



## أجر «رينو» من «بيتك» وخلي بالك مرتاح

## «بلومبيرغ»: 359% ارتفاع مبيعات السندات في دول الخليج إلى 24 مليار دولار



أطلقت شركة عبدالمحسن عبدالعزيز الباطين الوكيل المعتمد لسيارات «رينو» في الكويت بالتعاون مع بيت التمويل الكويتي (بيتك) حملة «أجر رينو من بيتك وخلي بالك مرتاح» لكل من سيارات رينو كابتشر، رينو سيمبول ورينو داستر ابتداء من 69 ديناراً. ويتضمن العرض تأمين شامل وصيانة طوال مدة العقد، سيارة بديلة، خدمة الطرق 7/24 وإمكانية السفر بالسيارة.

تامة، ومكيف أوتوماتيكي، ونظام محدد وتثبيت السرعة، فإن سيارة «رينو سيمبول» كاملة المواصفات تعد عنواناً للقيادة العملية. وتشكل «رينو كابتشر» الانتقال الأول لعالم السيارات المدججة لدى العلامة، وتتمتع بالتصميم المميز، وتجمع بين أفضل وضعيات القيادة في سيارات الدفع الرباعي، ومساحة المقصورة الداخلية المزودة بوحدات «MPV»، والرشاقة ومتعة قيادة سيارة الصالون المدججة. وتأتي السيارة بتصميم ميم، جنباً إلى جنب مع التفوق التكنولوجي، ومقصورة داخلية مجهزة بمجموعة كبيرة من التجهيزات مثل الألوان المخصصة حسب احتياجات العملاء، وشاشات لمس ذكية، ومساعد للقيادة، وحلول التخزين الذكية والمتكاملة، وإتاحة الفرصة للقيادة الآمنة من دون استخدام اليد، والجهاز الاستشعار والوقوف الخفي.

تمنح السائق الحماية في جميع الظروف. إن لسيارة «رينو داستر» بنية هيكلية قوية تضمن مستوى أماناً فائقاً من الحماية. وتتمتع سيارة «رينو سيمبول» بتصميم عصري، وخطوط جانبية أنيقة، وأداء ديناميكي متطور، مع نظام دفع متوافق مع محرك سعة 1,6 لتر، وعلبة تروس أوتوماتيكية بأربع سرعات. ومصورتها الواسعة التي تتسع لخمسة ركاب براحة

القوية، الشبيهة بشخصية المحاربين، فيمجرد الجلوس خلف مقود «داستر»، يشعر السائق بفخامة وروعة المقصورة التي تعتبر الأفضل في فئتها لما تشتمل عليه من جهاز ملاحة متعدد الوسائط مع نظام تحديد المواقع GPS وشاشة لمس اختيارية ومصابيح أمامية مطلية بالكروم، وعجلات باللون الأسود الماسي من الألومنيوم. أما فيما يخص الحماية فهي

انخفضت الودائع الحكومية في الإمارات بنسبة 3.8% في عام 2015، قبل أن تتعافى بنسبة 1.9% في العام التالي. وارتفعت مبيعات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول بنسبة 359% لتصل إلى 24.2 مليار دولار، وذلك بفضل إصدار بقيمة 8 مليارات دولار من الكويت و5 مليارات دولار من سلطنة عمان، وفقاً للبيانات التي جمعتها بلومبيرغ، وانتهت المحطة إلى دفع انخفاض أسعار النفط في مبيعات السندات هذا العام جاء نتيجة الضعف الذي حل بها في الربع الأول من عام 2016 ودفع انخفاض أسعار النفط دول مجلس التعاون الخليجي والعديد من الشركات المصدرة إلى تأجيل إصدار السندات.

المحلي حتى لا تعوق الوصول إلى الائتمان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن المعروف أن السندات توفر مدة استحقاق أطول، وكميات كبيرة من التمويل بأسعار معقولة، وجذب السيولة الدولية». وتقول المحطة إن التحول إلى السندات يعكس انخفاضاً في أسعار النفط منذ عقد من الزمن منذ يناير 2016 لاتزال اصدائه تتردد في أوساط النظام المالي الخليجي بعد أن سحبت الحكومات الودائع المصرفية لدعم الإنفاق الذي كان يمول سابقاً من عائدات تصدير الطاقة. وفي السعودية، انخفضت ودائع الهيئات الحكومية بنسبة 10.3% في عام 2016، وفقاً لبيانات البنك المركزي، بينما

أسواق رأس المال في المنطقة، وتمثل السعودية أكبر اقتصاد فيها، سجلت نمواً تجاوز أربعة أضعاف في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2016. وفي المقابل، فإن الإقراض المشترك، وهو عادة المصدر المفضل لرأس المال بالنسبة للمقترضين من بلدان مجلس التعاون الخليجي، يسجل أسوأ عام له منذ عام 2010، منخفضاً بنسبة 73% في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام. ونسبت المحطة إلى رئيسة قسم الائتمان في بنك الإمارات دبي الوطني، أنيتا ياداف قولها «إنها أساساً الحكومات التي أصدرت سندات هذا العام، وهي على وعي تام بعدم امتصاص السيولة في النظام المصرفي

محمود عيسى  
قالت محطة بلومبيرغ الإخبارية أن منح القروض المشتركة الذي ظل بصورة تقليدية المصدر المفضل للمقترضين الخليجين، يواجه أسوأ أعوامه منذ عام 2010. وذكرت المحطة أن مبيعات السندات الدولية في الشرق الأوسط ارتفعت إلى أعلى مستوياتها منذ بداية العام، حيث إن طلب المقترضين على الأموال يتجاوز قوة البنوك المحلية على الإقراض في عصر يتسم بانخفاض أسعار النفط. وذكرت بيانات صادرة عن بلومبيرغ أن إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي من السندات بالعملة الصعبة، التي تمثل الجزء الأكبر من

## من تنظيم «سكاى اكسبو» انطلاق المعرض والملقى الكويتي - المصري

## 3,7 مليارات دولار الاستثمارات الكويتية في مصر



جمعية جوامع الخير، شركة أون للتجهيزات، بالإضافة إلى العديد من الجهات من البلدين. وبهذه المناسبة، أكد المدير العام ياسر صديق أهمية إقامة هذه المنتديات للتواصل بين الشعوب العربية في مختلف المجالات، كما أكدت المدير التنفيذي إيمان محمد سيد التواصل لإقامة هذه الفعاليات لتوطيد العلاقات العربية.

انتطلق المعرض والملقى الكويتي - المصري من تنظيم «سكاى اكسبو» لتنظيم المعارض والمؤتمرات في فندق تولىب النرجس بالمتجمع الخامس في القاهرة، حيث افتتحه مستشار وزير البيئة د.محمد عبداللطيف محبوب والسفيرة د.جيهان النمرسي، وذلك برعاية اعلامية من جريدة الأبناء ومشاركة وزارة العدل

جولة الوزير المصري المفوض في معرض العقار المصري  
نشأه قص شريط افتتاح معرض العقار المصري (شاناغاس قاسم)

يوسف لازم  
قال الوزير المصري المفوض في الكويت محمد عادل ان حجم الاستثمارات الكويتية في مصر بلغ 3.7 مليارات دولار، بزيادة سنوية قدرها 500 مليون دولار حتى فبراير الماضي مقارنة بالعام 2015. وأشار عادل في تصريحه عقب افتتاح معرض العقار المصري من تنظيم شركة افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات، إلى أن مصر دولة قوية وبها استثمارات متميزة، وتستطيع ان توفر المناخ المناسب للاستثمارات، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن العروض المعرضة في تناسب كل الشرائح من المستثمرين سواء الكويتيين أو المصريين. من جانبه، أوضح رئيس مجلس الإدارة في شركة افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات هشام عنبة ان الشركات المشاركة في المعرض تقدم مشاريع أغلبها يعرض للممرد الأولى في الكويت، ويطلع بنظام ميسر في السداد عن طريق أقساط تناسب الراغبين في الاستثمار العقاري في مصر. من جهته، دعا رئيس مجلس إدارة شركة سمارت سلوشن قيس العلي جميع المستثمرين الراغبين في الشراء للعقارات المصرية زيادة المعرض، للتعرف على أفضل العروض العقارية المصرية والتي تقدمها الشركات المصرية

### شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية  
للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31

يسر مجلس ادارة شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع (عامه) دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية والذي تقرر عقدها في تمام التاسعة والنصف صباحا يوم الثلاثاء الموافق 2017/04/18 في الهيئة العامة للصناعة - جنوب السرة - القاعة الرئيسية رقم 2، وذلك للنظر في البنود المدرجة على جداول الأعمال التالية:-

**أولاً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية :**

1. سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير المحكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
4. سماع تقرير بالجزءات الموقعة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
5. اعتماد البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
6. اعتماد توصية مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية من ارباح السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (بواقع خمسة عشرة فلساً) للسهم وباجمالي قدره 2,250,000.00 (= مليونان ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي) وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.
7. سماع تقرير التعاملات مع الشركات التابعة والزمية والأطراف ذات الصلة التي تمت والتي ستمت للعام 2017.
8. اعتماد مكافأة السادة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، وذلك بمبلغ اجمالي وقدره 135,000.00 (= فقط مائة وخمسة وثلاثون ألف دينار كويتي لا غير).
9. الموافقة لمجلس الادارة على اصدار سندات بالدينار الكويتي أو باي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملة الأجنبية، مع تفويض مجلس الادارة في تحديد نوع تلك السندات ومدتها وقيمتها الاسمية وسعر الفائدة وموعده الوفاء بها ومكان طرحها داخل أو خارج الكويت ومساكن شروطها وأحكامها، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات المختصة.
10. الموافقة على تجديد تفويض مجلس الادارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهمها، وفقاً لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
11. الموافقة على تحويل 10% من أرباح السنة القابلة للتوزيع قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة في حساب الاحتياطي القانوني البالغ قيمته 642,501.00 د.ك (ستمائة واثنان وأربعون ألفاً وخمسمائة وواحد دينار كويتي).
12. إخلاء طرف السادة اعضاء مجلس الادارة وبراءة ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والادارية والمالية عن السنة المالية المنتهية 2016/12/31.
13. الموافقة علة تفويض مجلس الادارة بالقيام بإبرام جميع الاتفاقيات اللازمة مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وذلك لتمويل عمليات الشركة والتعامل مع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وإبرام عقود التمويل.
14. تعيين أو إعادة تعيين مفقي حسابات الشركة ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الألزامي لمراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31 وتفويض مجلس الادارة بتحديد تعاليمها.

**ثانياً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية :**

تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي المتعلقة بأغراض الشركة وذلك باضافة أغراض جديدة:

1. ممارسة جميع أنشطة التجارة الإلكترونية طبقاً لنشاط الشركة.
2. تملك المخازن الخاصة بأغراض الشركة.
3. استيراد كاميرات المراقبة وأجهزة التسجيل الرقمية بكافة أنواعها وملحقاتها والبرامج وقطع الغيار الخاصة بها.

يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم مراجعة مركز الشركة الرئيسي الكائن في السلمية شارع سالم المبارك، خلال ساعات العمل الرسمية، هاتف : 22247199 - 1885599 لاستلام دعوة الحضور وجدولي الاعمال وتقرير مجلس الادارة وذلك اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 11 أبريل 2017.

والله ولي التوفيق،  
رئيس مجلس الادارة

### شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية  
للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31

يسر مجلس ادارة شركة التقدم التكنولوجي ش.م.ك.ع (عامه) دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية والذي تقرر عقدها في تمام التاسعة والنصف صباحا يوم الثلاثاء الموافق 2017/04/18 في الهيئة العامة للصناعة - جنوب السرة - القاعة الرئيسية رقم 2، وذلك للنظر في البنود المدرجة على جداول الأعمال التالية:-

**أولاً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية :**

1. سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير المحكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
4. سماع تقرير بالجزءات الموقعة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
5. اعتماد البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
6. اعتماد توصية مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية من ارباح السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، بنسبة 15% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (بواقع خمسة عشرة فلساً) للسهم وباجمالي قدره 2,250,000.00 (= مليونان ومائتان وخمسون ألف دينار كويتي) وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.
7. سماع تقرير التعاملات مع الشركات التابعة والزمية والأطراف ذات الصلة التي تمت والتي ستمت للعام 2017.
8. اعتماد مكافأة السادة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، وذلك بمبلغ اجمالي وقدره 135,000.00 (= فقط مائة وخمسة وثلاثون ألف دينار كويتي لا غير).
9. الموافقة لمجلس الادارة على اصدار سندات بالدينار الكويتي أو باي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانوناً أو ما يعادله بالعملة الأجنبية، مع تفويض مجلس الادارة في تحديد نوع تلك السندات ومدتها وقيمتها الاسمية وسعر الفائدة وموعده الوفاء بها ومكان طرحها داخل أو خارج الكويت ومساكن شروطها وأحكامها، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات المختصة.
10. الموافقة على تجديد تفويض مجلس الادارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهمها، وفقاً لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
11. الموافقة على تحويل 10% من أرباح السنة القابلة للتوزيع قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة في حساب الاحتياطي القانوني البالغ قيمته 642,501.00 د.ك (ستمائة واثنان وأربعون ألفاً وخمسمائة وواحد دينار كويتي).
12. إخلاء طرف السادة اعضاء مجلس الادارة وبراءة ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والادارية والمالية عن السنة المالية المنتهية 2016/12/31.
13. الموافقة علة تفويض مجلس الادارة بالقيام بإبرام جميع الاتفاقيات اللازمة مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وذلك لتمويل عمليات الشركة والتعامل مع البنوك والمصارف والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية وإبرام عقود التمويل.
14. تعيين أو إعادة تعيين مفقي حسابات الشركة ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الألزامي لمراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31 وتفويض مجلس الادارة بتحديد تعاليمها.

**ثانياً: جدول أعمال الجمعية العامة العادية :**

تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي المتعلقة بأغراض الشركة وذلك باضافة أغراض جديدة:

1. ممارسة جميع أنشطة التجارة الإلكترونية طبقاً لنشاط الشركة.
2. تملك المخازن الخاصة بأغراض الشركة.
3. استيراد كاميرات المراقبة وأجهزة التسجيل الرقمية بكافة أنواعها وملحقاتها والبرامج وقطع الغيار الخاصة بها.

يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم مراجعة مركز الشركة الرئيسي الكائن في السلمية شارع سالم المبارك، خلال ساعات العمل الرسمية، هاتف : 22247199 - 1885599 لاستلام دعوة الحضور وجدولي الاعمال وتقرير مجلس الادارة وذلك اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 11 أبريل 2017.

والله ولي التوفيق،  
رئيس مجلس الادارة

## الكويت الأخيرة خليجياً «تنافسية السفر والسياحة»

في تنفيذ المشاريع التنموية، ذات الصلة بالسياحة، ما يقف حائلاً دون الوصول إلى الأهداف المرجوة. وبحسب التقرير، شكلت صناعة السياحة والسفر 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي للكويت، ما يعادل أكثر من مليارين ونصف دولار. في حين استقبلت البلاد 182 ألف سائح دولي، وبلغت إيراداتها من السياحة الدولية 499 مليون دولار، أي أن متوسط إيراداتها من كل سائح يساوي 2739 دولار. بالإضافة إلى ذلك، استطاع قطاع السياحة والسفر أن يوفر 54375 وظيفة، أي أنه يشكل 7.2% من مجموع الوظائف في البلاد. وأوضحت العنجرى أن ما يعوق الفجوة أكثر بين الكويت والبلد الخليجي الأخرى التي استطاعت أن تحجز لنفسها مكانة متقدمة في المؤشرات العالمية كالإمارات، هو أنه لم يتم استغلال موارد البلاد التي تتشابه مع نظيراتها في المنطقة، والدليل أن الكويت جاءت في المرتبة 125 عالمياً في مؤشر الموارد الثقافية وسفر الأعمال.

عددا من التحديات والمعوقات، أهمها عدم وجود رؤية حكومية متكاملة واضحة للارتقاء بهذا القطاع ليأخذ مكانته في دعم الاقتصاد القومي، الأمر الذي أتم على تصنيف الكويت بين دول العالم في هذه الصناعة التي تشكل أحد الموارد الأساسية للكثير من الأمم». وأضافت: «بحسب المؤشرات الرئيسية التي يقيس على أساسها التقرير أداء الدول في هذه الصناعة، تفوقت كل الدول الخليجية ومعظم البلدان العربية على الكويت، لاسيما في مؤشر أولوية قطاع السفر والسياحة للدولة، حيث سجلت الكويت 3.3 نقاط وحلت في المرتبة 123 عالمياً في هذا الصدد، وهو ما يعطي صورة جلية عن غياب الرؤية الواضحة للارتقاء بهذا القطاع مما حال دون تحركه أو نموه». وأشارت إلى أن ترتيب الكويت في المركز 125 عالمياً من حيث انفتاح الدولة على السياحة يعكس بوضوح أيضاً ما يعانيه القطاع في ظل عدم وجود كيان مؤسسي متكامل، يقوم بوضع الرؤى والتنسيق بين القطاعات المعنية، والدفع نحو الإسراع



حافظت الكويت على ترتيبها الأخير خليجياً والـ 11 عربياً في تقرير تنافسية قطاع السفر والسياحة العالمية لعام 2017 الذي صدر أمس عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وبحسب نتائج التقرير الذي يصدر عن المنتدى كل عامين، لم تظهر الكويت أي تحسن في أدائها بالمؤشرات الرئيسية لصناعة السياحة والسفر، حيث جاءت في المركز 100 عالمياً من أصل 136 دولة. ويصنف تقرير تنافسية السفر والسياحة التي جاء تحت عنوان: «تمهيد الطريق نحو مزيد من الاستدامة ومستقبل شامل»، الدول ضمن 14 مؤشراً منفصلاً، وذلك للكشف عن كيفية قيام الدول المتميزة بتحقيق النجاح الاقتصادي والاجتماعي المستدامة من خلال قطاع السفر والسياحة. وتعقباً على التقرير، قالت المدير العام لشركة ليدرز غروب للاستشارات والتطوير، الممثل الرسمي لمنظمة السياحة العالمية في الكويت نبيهة العنجرى إن «قطاع السياحة والسفر في الكويت يواجه

### تصنيف الكويت

الـ 100 عالمياً من بين 136 دولة في مؤشر التنافسية